

عربية وعالمية

آخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

أمن الدولة يحقق في تلقي الإخوان تمويلات أميركية

القاهرة - وكالات: استمعت نيابة أمن الدولة العليا المصرية أمس لأقوال محمد علي عبدالوهاب ويسر محمد سيد، المحامين، في البلاغ المقدم منهما يتهمان فيه جماعة الإخوان المسلمين بتلقي تمويلات أميركية. وفي هذا السياق، استندت النيابة مقدمي البلاغ، اللذين قالوا إنهما سيقدمان «فيديوهات» للرئيس الأميركي باراك أوباما والمرشح الرئاسي السابق ميت رومني، وبعض البرامج الأميركية غير مترجمة تدعم وجهة نظرهما عن الموضوع، وبعض أقوال الصحف العالمية، ولقاء جريدة مصرية مع سعد الدين إبراهيم، إلى جانب حافظة مستندات تتضمن 6 قضايا عسكرية من سنة 95 - 96 - 2001.

مرسي: لا نسعى لتحويل مصر إلى دولة دينية

المصري الجديد الذي تم إقراره نهاية ديسمبر الماضي أنه يهدف الطريق أمام إقامة دولة دينية في مصر. وترى الأحزاب العلمانية وناشطو حقوق الإنسان والمدافعون عن حقوق المرأة وكذا الأقباط، أن الدستور الجديد لم يرد به على نحو دقيق بنود تتعلق بمساواة المرأة بالرجل وحماية الأطفال من الزواج القسري والاستغلال.

المعارضة ومراعاة العدالة الاجتماعية. وأضاف الرئيس المنتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين أن كل المصريين سواسية أمام القانون «فلهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات بغض النظر عن عقائدهم ودياناتهم». وقال مرسي إن الدستور الجديد أكد على الحرية للجميع وأنه ساوي «بنسبة 100٪» بين الرجال والنساء. ويرى المعارضون للدستور



الرئيس المصري د. محمد مرسي

عواصم - د.ب.أ: أكد الرئيس المصري محمد مرسي أنه لا يسعى إلى تحويل مصر إلى دولة دينية.

وقال الرئيس المصري في مقابلة مع صحيفة «فرانكفورتر الجمانية تسابتونج» الألمانية أمس: «نحن لا نؤمن بالدولة الدينية لكن الدولة التي نؤمن بها هي دولة حديثة يتم فيها تداول السلطة بشكل سلمي وتسود فيها الديمقراطية والحريات ويتم فيها احترام

أصوات من داخل الجبهة تنتقد اجتماع قيادات من المعارضة مع شيوخ سلفيين السلفيون يحذرون مرسي لأول مرة ويغازلون «جبهة الإنقاذ» استعداداً لذكرى الثورة



الداعية محمد حسان

وقد يكون المجتمعون قد ذهبوا بصفتهن الشخصية أو كمعبرين عن أحزابهم وليس كمعبرين عن الجبهة». ونفى د.عبد الغفار شكر، عضو جبهة الإنقاذ، معرفته باللقاء، مؤكداً أن «هذا اللقاء لم يتم الاتفاق عليه رسمياً في الجبهة». وتابع قائلاً: «إنه لا يدري تفاصيل المبادرة التي أطلقها الشيخ حسان، إلا أنها تدعو إلى إيقاف المظاهرات المقررة يوم 25 يناير مقابل بدء حوار وطني مع الرئاسة»، وهو ما وصفه بأنه «أمر غير كاف». وفي المقابل، استبعد د.محمد بسري، الأمين العام للهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح (السلفية)، أحد من حضروا اللقاء من التيار السلفي، «قيام أعضاء من جبهة الإنقاذ بالتقليل من قيمة اللقاء»، بقوله: «لا أعتقد أن جبهة الإنقاذ تقلل من هذا اللقاء».

وتوقع مراقبون زيادة وأثار لقاء جمع بين عدد من رموز جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة، هم عمرو موسى وحمد بن صباحي والسيد الوديعي مع الداعية السلفية حسان وعدد من مشايخ التيار السلفي، في إطار مبادرة لم تشمل القوى السياسية، قبل الذكرى الثانية لثورة 25 يناير، الجدل داخل أكبر كتلة معارضة للرئيس مرسي، نقلاً عن صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، أمس. جبهة الإنقاذ من اللقاء، بقولها: «لم يتم الاتفاق عليه رسمياً في الجبهة،

القاهرة - العربية.نت: وقعت خلافات داخل جبهة الإنقاذ الوطني، أكبر كتلة معارضة لحكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بعد اجتماع لعدد من قياداتها، الخميس الماضي، مع دعاة سلفيين من بينهم الداعية الشهير الشيخ محمد حسان، الذي وجه تحذيراً من فوق منبر في خطبة الجمعة إلى الرئيس محمد مرسي ووزراء حكومته، قال فيه «إياك أن تتكبر أو تتجبر»، وأن «من تمسك بترأيه هلك»، وذلك لأول مرة منذ تولي الرئيس منصبه في 30 يونيو من العام الماضي، وبدا لافتاً، وجود تحول في مواقف بعض قيادات التيار السلفي من الرئيس مرسي، حيث قال حسان، خلال خطبته بمسجد النور بمنطقة برج العرب بالإسكندرية: «إنها العاقلة إذا تنكرت لك الجماهير، فافزع إلى رأي ومشورة العلماء، وإياك أن تتكبر أو تتجبر، فإنك إن تسال العقلاء، خير لك من أن تستبد برأيك فتندم بعد ذلك».

وقف السير في دعوى «محمد محمود» بناء على العفو الرئاسي

كانوا يستحقون أن يقضى ببراءتهم تماماً لأنهم «لم يقدموا على ارتكاب أي جرائم أثناء تلك الأحداث» بحسب وصفهم. والقائل، إن الحكم بوقف السير في إجراءات الدعوى الجنائية بحقهم في ضوء العفو عنهم، يعني بصورة ضمنية الإقرار بارتكابهم لجرائم العفو عن هذه الجرائم، وهو الأمر الذي لم يحدث - بحسب قولهم.

عليهم والمتهمين في الأبحاث التي جرت أثناء ثورة 25 يناير وما تلاها بهدف مناصرة الثورة، وأيضا في إطار قرار النائب العام بتحديد كشف من شملهم العفو الرئاسي. وتغيب معظم المتهمين عن حضور الجلسة، فيما أبدى الحاضرون غضبهم من الحكم، واعتراضوا على الصيغة التي خرج بها، مشيرين إلى أنهم

فيها 379 شخصا. كما تضمنت محكمة جنابات القاهرة أمس، بوقف السير في إجراءات الدعوى الجنائية فيما أسند إلى المتهمين في قضية أحداث المصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن التي شهدتها شارع محمد محمود (المؤدي لوزارة الداخلية) بميدان باب اللوق بوسط القاهرة في شهر نوفمبر من عام 2011، والمتهم

القاهرة - أ.ش.أ: قضت محكمة جنابات القاهرة أمس، بوقف السير في إجراءات الدعوى الجنائية فيما أسند إلى المتهمين في قضية أحداث المصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن التي شهدتها شارع محمد محمود (المؤدي لوزارة الداخلية) بميدان باب اللوق بوسط القاهرة في شهر نوفمبر من عام 2011، والمتهم

ناشطات يرفضن تخصيص حافلات للسيدات باعتباره «تمييزاً»

مشاكل اجتماعية، كما اعتبرت الناشطات أنه عندما يقومون بالفصل بين الأولاد والبنات في المدارس ثم يفصلون الأولاد عن الأولاد والبنات عن البنات في حصص (دروس) الدين ينتج شخص غرست في ذهنه منذ الصغر فكرة أن الجنس الآخر هو عدو الطهارة.

برصد حوادث التحرش التي يتعرض لها الفتيات والنساء بالمواصلات العامة وبالشوارع، أنهن ضد أي تمييز على أساس الدين أو الجنس. كما أرجعت الناشطات سبب دعوتهم لاعتراض على تخصيص مواصلات عامة للسيدات والفتيات، إلى أن ذلك التمييز لصالح المرأة يسبب

العقاد في ضاحية مدينة نصر (شمال القاهرة) اعتراضا على دعوة لتخصيص مواصلات عامة للسيدات والفتيات بسبب تعرضهن للتحرش الجنسي. وأكدت الناشطات وهن عضوات بمبادرات قوادة وتتش الرابدة للأنهاتكات ضد المرأة ومنظمتي شفت تحرش ومن هاسكت على التحرش المعينتين

القاهرة - يو.بي.أي: رفضت ناشطات حقوقيات دعوة أطلقتها ناشطات أخريات لتخصيص حافلات للنقل العام للسيدات والفتيات باعتبارها تمييزاً وأعلنت اعتراضهن تنظيم وقفة احتجاجية ضد ذلك. ودعت ناشطات حقوقيات إلى تنظيم وقفة احتجاجية في 29 يناير الجاري بشارع عباس

«النور»: محاولة تمرير قوانين لخدمة فصيل واحد اعتداء على إرادة الشعب والشرعية

القاهرة - أ.ش.أ: أعرب م.عمرو المكي مساعد رئيس حزب النور للشؤون الخارجية عن قلق الحزب من محاولة تمرير بعض القوانين لخدمة فصيل واحد، مشيراً إلى أن ذلك يعتبر اعتداء على إرادة الشعب والشرعية والقانون، وذلك في إشارة إلى قانون انتخابات مجلس النواب. وأشار إلى أن محاولة تمرير بعض القوانين ليعب دوراً خطيراً لخدمة حزب على حساب الأحزاب الأخرى، ما يهدد استقرار الحالة السياسية في مصر ويهدد ما يسمى بالحوار الوطني الجاد. وأوضح المكي أن موقف حزب النور من دخول الساحة السياسية هو عدم سيطرة فصيل واحد حتى وإن كان ينتمي إلى التيار الإسلامي، مشيراً إلى أن حزب النور يعمل من أجل إعلاء الدور الوطني فوق الفصيل والحزب وهو ما دفع الشعب المصري لاختياره في الانتخابات البرلمانية السابقة.

اليقظة
الريجين أهم أسباب السمنة
أهل العوضي ومجاد المصنحس والحكاية الحقيقية هل...?
في الكويت.. تفاصيل وأسرار جديدة ترويها عائلة قتيل الأفنيوز..!
جمال وأزنا
حقيبة الموسم.. أجمل الأكتيف
مساتين ملونة.. وكيف تحارين
تعاقد بلندر...؟

تفاصيل وأسرار جديدة ترويها عائلة قتيل الأفنيوز..!

أجمل صفحات الأزياء والماكياج
ملفك الكامل عن جمال الأظافر وصيحات الموسم

تابعونا .. على الآي باد والآي فون
WWW.ALYAQZA.COM
للاشتراك: 24832098 24840680

المستشار أحمد مكي يؤكد أنه لا صلح في قضايا أريقت فيها دماء مصريين وزير العدل المصري: أميل شخصياً للعفو عن مبارك



الرئيس السابق حسني مبارك

لمصالحة القضاء المصري ومبارك في أي قضية تتعلق بقتل المتظاهرين، وأضاف أن هناك قضايا لم ينظر بها بعد بخصوص مبارك، ما يفتح باب التوقعات بتمديد فترة توقيفه احتياطياً.

مكي: أميل للعفو عن مبارك وحول رأيه الشخصي في العفو عن مبارك، صرح مكي بأنه كمسلم يميل للعفو، مستشهداً بقوله تعالى (والعاقبين عن الناس)، وأنها أعلى الدرجات، إلا أنه أكد أن القرار مرهون بإرادة أهالي الضحايا وعموم الشعب، لأنهم هم أصحاب الحق والدم.

وبسؤاله عن نية الصلح مع بعض رموز النظام السابق مقابل دفع تعويضات لخزائنة الدولة، قال مكي إنه إذا كان المتهم وأمواله في يد الحكومة المصرية وستصادر فلا يوجد داع للصلح، أما إذا كانت الأموال مهربة فحينها يأتي الصلح والتفاوض لاسترجاعها، وأضاف مكي أن هناك من بنوا فوق أراض زراعية اشتروها بأثمان بخسة واستضافوا منها، فلذا على هؤلاء تسديد تسويات مناسبة بالإضافة إلى تعويضات.

وعن التهم الموجهة لوزير الاستثمار الأسبق، رشيد محمد رشيد، قال مكي إنه لا توجد جريمة فعلية تكسب انحرافاً بالغا، وإن التجاوزات التي حدثت من الممكن أن تحدث سهواً، ولذلك من الممكن التوصل إلى تسويات مناسبة مع رموز النظام السابق مقابل دفع تعويضات لخزائنة الدولة، قال مكي إنه إذا كان المتهم وأمواله في يد الحكومة المصرية وستصادر فلا يوجد داع للصلح، أما إذا كانت الأموال مهربة فحينها يأتي الصلح والتفاوض لاسترجاعها، وأضاف مكي أن هناك من بنوا فوق أراض زراعية اشتروها بأثمان بخسة واستضافوا منها، فلذا على هؤلاء تسديد تسويات مناسبة بالإضافة إلى تعويضات.

مكي نفى صفح العامل: دفعته من قمة رأسه.. وهذا حقني



القاهرة - وكالات: صرح وزير العدل المصري، أحمد مكي، بأنه لا تسوية سياسية في قضية الرئيس المصري السابق حسني مبارك، وأن من يصدر العفو الصحي هو النائب العام وليس الحكومة أو غيرها.

وحول ما أشيع عن الإفراج عن الرئيس السابق بسبب انقضاء المدة القانونية للحبس الاحتياطي، قال مكي في مقابلة خاصة مع قناة «العربية» إن هناك خلافاً فقهيًا في تفسير المدة التي قضتها في السجن. يذكر أن مدة الحبس الاحتياطي للرئيس السابق تنتهي في إبريل المقبل.

وفي السياق نفسه، أشار مكي إلى أن هناك نصاً قانونياً ينص على أنه حتى إذا كان الجاني محكوماً عليه بالإعدام لا يمكن أن تتجاوز مدة حبسه احتياطياً 24 شهراً، إلا أن هذا النص عليه جدل قانوني لأن بعض القانونيين يضمنون المدة ما بين الحبس والنقض إلى فترة الحبس الاحتياطي والبعض الآخر لا، فإذا أضفنا المحكمة المنظورة أمامها دعوة الرئيس السابق المدة ما بين الحبس والنقض يكون قد استوفى الـ 24 شهراً بحلول إبريل المقبل، إلا أن هذا غير أكيد بسبب الجدليات حول النص القانوني. وأشار إلى أن الحكم الصادر ضد مبارك عن قضية أخرى لم يشملها الحكم ولم تشملها التحقيقات. وعن إمكانية التصالح في قضية مبارك، قال مكي، إنه لا صلح في قضايا أريقت فيها دماء، وأكد أنه لا إمكانية